اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساتها على المؤسسة الجزائرية

عربانى عمار

Résumé :

L'accord d'association entre l'union européenne et l'Algérie est mis en application dés son signature par l'Algérie.

L'objectif de cet accord est de créer une zone de libre-échange et d'assurer l'essor de relations économiques et sociales équilibrées entre les parties et de fixer les conditions de la libéralisation progressive des échanges de biens, de services et de capitaux.

Et face à une intensification concurrentielle jugée déloyale entre les entreprises algériennes et ses homologues européennes. la mise à niveau est parmi l'une des solutions adéquate permettant le renforcement de sa compétitivité et son développement.

* أستاذ محاضر قسم ب، جامعة الجزائر 3.

ملخص:

لقد دخل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ بداية من تاريخ المصادقة عليه من قبل الطرف الجزائري، حيث يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر تلغى معها تدريجيا الحواجز والرسوم الجمركية أمام حركة تنقل السلع، الخدمات ورؤوس الأموال. وبغرض حماية المؤسسات الجزائرية من المنافسة غير العادلة بينها وبين المؤسسات الأوروبية والتي قد تنعكس سلبا عليها فقد تم الاتفاق على ضرورة تأهيلها بوضع مجموعة من البرامج بغية الرفع من قدرتها التنافسية وتطويرها.

المقدمة:

لقد أقدمت الجزائر على التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، وذلك بعد سلسلة من المفاوضات حاولت فيها الجزائر الحفاظ قدر الامكان على مصالحها المتمثلة في حماية مؤسساتها الاقتصادية العمومية منها والخاصة؛ إدراكا منها بأن المنافسة لن تكون عادلة بين مؤسساتها ونظيرتها الأوروبية لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من الإمكانيات المالية والمادية. فضلا عن استعمالها للتكنولوجيا الحديثة والخبرة الطويلة في مجال الإنتاج، حيث تؤدي هذه العوامل الى طرح منتوج ذي نوعية جيدة وبأسعار تنافسية.

ويكون تجسيد هذه الاتفاقية الفعلي والتي تهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر اورو متوسطية بعد اثني عشرة سنة من تاريخ المصادقة عليها من قبل

الطرف الجزائري. والى غاية هذا التجسيد الفعلي يتم الالغاء التدريجي لكل القيود والرسوم الجمركية أمام حركة تنقل السلع والخدمات، لتصبح سوقا مفتوحة لكل بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط الموقعة عليها.

يشكل التنقل الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين هذه البلدان عاملا ايجابياً يساهم في تنمية المنطقة، من خلال الاستثمار المباشر وتشغيل اليد العاملة ومنه تنشيط المنطقة تجارياً. وفي هذا السياق نطرح السؤال عن امكانية المؤسسات الجزائرية على مواجهة نظيرتها الأوروبية، من خلال صياغة استراتيجية تسويقية تسمح بالتكيف مع الوضع الجديد.

وللإجابة على هذا السؤال سنحاول التطرق للمحاور التالية:

- تقديم اتفاقية الشراكة؛
- انعكاسات الاتفاقية على إستراتيجية التسويق في المؤسسة الجزائرية؛
- إستراتيجية تأهيل المؤسسات الجزائرية.

1- تقديم اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية:

فرضت اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي فرضته مجموعة من العوامل، منها:

1- 1- وجود الجزائر جغرافيا في الضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة دول أوروبا كفرنسا، ايطاليا، اسبانيا؛

1-2 العامل التاريخي بحكم أنّ الجزائر كانت مستعمرة من فرنسا، وبعد توقيعها على اتفاقية ايفيان واصلت استفادتها من عقد روما* الذي أبقى في

---

* توقيع عقد روما بتاريخ 25 مارس 1957.

مادته الـ 227 على بعض الإجراءات المتمثلة في تنقل السلع، الخدمات، الفلاحة و إجراءات متعلقة بالمؤسّسات وقواعد المنافسة[1]؛

3-1 حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث يعتبر الطرف الأوروبي كأهم زبون للجزائر في مجال الطاقة، وفي المقابل تعتبر الجزائر أهم زبون لدول الاتحاد الأوروبي.

دفعت هذه مجموعة من العوامل بالطرفين إلى الدخول في سلسلة من المفاوضات، والتوقيع على مجموعة من الاتفاقات وترقيتها إلى اتفاق شراكة، يضمن لكل طرف الحفاظ على حقوقه وحماية اقتصاده.

2- اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجوعة الأوروبية سنة 1976:

لقد تأخرت الجزائر في التوقيع على اتفاقية التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية مقارنة بدول الجوار، تونس والمغرب، اللذين وقعا عليها سنة 1969، وانتظرت الجزائر إلى غاية 1976 لتُوقع على هذه الاتفاقية والتي تضمنت ثلاثة مجالات مهمة:[2]

- التعاون التجاري؛
- التعاون الاقتصادي؛
- التعاون التقني والمالي.

ففي مجال التعاون التجاري منحت المجموعة الاقتصادية بعض الامتيازات حيث تستفيد كل منتجاتها الفلاحية من تخفيض في الحقوق الجمركية يتراوح بين 20% و100%.

---

[1] Otmane BEKENNICHE. La coopération entre l'union Européenne et l'Algérie. L'accord d'association. OPU.2006.P.15.

[2] Otmane BEKENNICHE. Op.cit.P.33.

كما تمّ تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات، وفي حالة تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية.

ويمكن قراءة النتائج المحقّقة من خلال هذا الاتفاق ضمن الجدولين التاليين المتعلقين بصادرات وواردات الجزائر من وإلى الاتحاد الأوروبي.

جدول (1): واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي

الوحدة بمليون دولار

المنتجات	1985	1989	1990	1991	1992
المنتجات الغذائية والحيوانية	2 142	2 892	2 125	1 868	2 121
المشروبات والتبغ	13	26	12	17	38
المواد الاولية غير قابلة للاستهلاك (المأكولات) باستثناء المحروقات	419	530	507	280	331
المواد المماثلة	180	127	109	249	124
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	306	319	169	118	293
منتوجات الصناعات الكيمياوية	751	1 121	800	710	926
المنتوجات النهائية المصنفة مواد أولية	2 307	1 599	1 951	1 606	1 856
الات وتجهيزات النقل	3 267	2 361	2 832	2 431	2 652
مختلف المنتوجات المصنعة	390	207	229	402	303
منتوجات أخرى	2	5	2	0	5
المجموع	9 813	9 187	9 736	7 683	8 648

Source : Otmane BEKENNICHE. La coopération entre l'union Européenne et l'Algérie. L'accord d'association. OPU.2006, p39.

جدول (2): صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي

الوحدة بمليون دولار

المنتجات	1985	1989	1990	1991	1992
المنتجات الغذائية والحيوانية	10	8	26	33	74
المشروبات والتبغ	16	26	23	21	37
المواد الأولية غير قابلة للاستهلاك (المأكولات) بإعداد المحروقات	33	23	19	42	32
المحروقات، الشحوم والمواد المماثلة	9 898	8 554	10 623	11 423	10 675
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	-	0.3	0.2	0	0.1
منتوجات الصناعات الكيمياوية	102	88	69	76	156
المنتوجات النهائية المصنفة مواد أولية	36	115	145	107	84
آلات وتجهيزات النقل	23	115	94	78	9
مختلف المنتوجات المصنعة	2	19.5	11.3	9.1	17.9
منتوجات أخرى	0	0	0	0	0
المجموع	10 149	8 949	11 011	11 790	11 137

Source : Otmane BEKENNICHE, op.cit.P.39.

مهدت هذه الاتفاقية الطريق للطرفين الدخول في مفاوضات جادة تهدف إلى توثيق الشراكة والتطلع إلى انشاء منطقة تبادل حرة تكون همزة وصل في المجال التجاري بين جميع الأطراف.

جدول (2): صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي

الوحدة بمليون دولار

المنتجات	1985	1989	1990	1991	1992
المنتجات الغذائية والحيوانية	10	8	26	33	74
المشروبات والتبغ	16	26	23	21	37
المواد الأولية غير قابلة للاستهلاك (المأكولات) باعداد المحروقات	33	23	19	42	32
المحروقات، الشحوم والمواد المماثلة	9 898	8 554	10 623	11 423	10 675
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	-	0.3	0.2	0	0.1
منتوجات الصناعات الكيمياوية	102	88	69	76	156
المنتوجات النهائية المصنفة مواد أولية	36	115	145	107	84
آلات وتجهيزات النقل	23	115	94	78	9
مختلف المنتوجات المصنعة	2	19.5	11.3	9.1	17.9
منتوجات أخرى	0	0	0	0	0
المجموع	10 149	8 949	11 011	11 790	11 137

Source : Otmane BEKENNICHE, op.cit.P.39.

مهدت هذه الاتفاقية الطريق للطرفين الدخول في مفاوضات جادة تهدف إلى توثيق الشراكة والتطلع إلى انشاء منطقة تبادل حرة تكون همزة وصل في المجال التجاري بين جميع الأطراف.

3- الندوة الأورو متوسطية لبرشلونة:

لقد انطلقت الفكرة عند اختتام الاجتماع الأوربي المنعقد في برشلونة في جوان 1992، وفي الاجتماع الثاني المنعقد بعد سنتين في كورفو (CORFOU) جوان 1994 من أجل تقييم السياسة العامة للاتحاد الأوربي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت الانطلاقة لتشتمل دولاً من خارج الاتحاد الأوربي والمتمثلة في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

وقبل انعقاد ندوة برشلونة دخل الطرف الجزائري في مفاوضات بدأت في جوان 1994 وانتهت في فيفري 1996، تخللتها أربع جولات سمحت بتبادل المعلومات ودراسة أفاق تطوير العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوربي ضمن الشراكة الأورو متوسطية حسبما تضمنت إعلان برشلونة.[1]

وقد انعقدت الندوة الأورو متوسطية لبرشلونة في الفترة ما بين (26 إلى 28 نوفمبر 1995) حيث جمعت خمسة عشر (15) وزير خارجية من دول الاتحاد الأوربي وإحدى عشر (11) من نظرائهم لدول البحر الأبيض المتوسط.[2]

وقد تناولت الندوة ثلاثة نقاط مهمة:

- دعم التحول الاقتصادي؛

---

[1] ياسين جبار، الشراكة الأورو متوسطية واقع وآفاق- إشارة لحالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر- السنة الجامعية 2007/2006 صفحة 30.

[2] OTMANE BEKENNICHE-op cit page 143.

3-3 دعم الاندماج الجهوي:

- وضع هياكل للتعاون الجهوي؛
- المساهمة في تحويل الهياكل الاقتصادية الضرورية في التبادل الجهوي، وعلى الخصوص في مجال النقل والاتصال والطاقة.

وبعد سلسلة من المفاوضات المراطونية جمعت الطرف الجزائري بالطرف الأوربي، تم التوقيع الرسمي على اتفاق شراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي بفالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002. وقد تم التصديق عليه بمرسوم رئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 27 أفريل سنة 2005.[1]

تتمثل الأهداف التي سعى الطرفان إلى تحقيقها من خلال هذا الاتفاق في[2]:

- توطيد الروابط التاريخية وإقامة علاقات دائمة ترتكز على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة؛
- إزالة الفوارق وتقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة وللجزائر؛
- إقامة التشاور السياسي وتعميقه حول المسائل الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك؛
- تحقيق الاستقرار والتبادل الحر مع احترام الحقوق والالتزامات الناتجة عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة- الجات المنبثقة عن دورة الاوروغواي؛

---

[1] الجريدة الرسمية العدد 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005 ص 03

[2] Délégation de la commission européenne ,accord euro-mediterraneen page 4

- تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة ودول الاتحاد الأوربي.

وقد جاء هذا الاتفاق مقسماً إلى تسعة (9) أبواب تحتوي في مجموعها على 110 مادة إضافة إلى 06 ملاحق و07 بروتوكولات وتتمثل هذه الأبواب في:

1) الحوار السياسي؛
2) التنقل الحر للسلع؛
3) تجارة الخدمات؛
4) المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى؛
5) التعاون الاقتصادي؛
6) التعاون الاجتماعي والثقافي؛
7) التعاون المالي؛
8) التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية؛
9) الأحكام المؤسساتية العامة والختامية.

لقد جاءت أبواب هذا الاتفاق مكملة لبعضها البعض، إلا أننا سنركز منها تلك التي لها علاقة بموضوعنا هذا.

أ)- **التنقل الحر للسلع:** يهدف هذا الاتفاق إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين المجموعة الأوربية والجزائر. وقد سطر لها فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ (2006). وبغرض تحقيق ذلك، تم الاتفاق على مجموعة من الأحكام والتي تدخل

ضمن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة؛ حيث يتم الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم على مجموعة من المنتجات ثم حصرها في الملحق رقم (02) من هذا الاتفاق[1]، مع تخصيص مهلة أولية لبداية تخفيض الرسوم قدرت بسنتين، ليبدأ معها التخفيض التنازلي بداية من 80% ثم 70% وهكذا...وبعد مضي إحدى عشرة سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 2% من الحق القاعدي، وبعد مضي السنة الثانية عشر من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية، أما فيما يخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة ونظرا لحساسيتها في المفاوضات بين الطرفين تم تخصيص فصل ثاني لها من هذا الباب، وتحكمها مجموعة من البروتوكولات الملحقة من 01 إلى 05 وقد جاءت المادة 15 المتعلقة بهذه المنتجات كالتالي:

"في أجل مدته خمس سنوات اعتبارا من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ تقوم المجموعة والجزائر بالنظر في الوضعية قصد تحديد تدابير التحرير الواجب تنفيذها من طرف المجموعة والجزائر بعد السنة السادسة الموالية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ"[2]

---

[1] أنظر الجريدة الرسمية العدد 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005.

[2] الجريدة الرسمية- مرجع سبق ذكره ص 07.

ب)- **تجارة الخدمات:** حيث نص الاتفاق على ضرورة منح المجموعة الأوربية ودولها الممونين بالخدمات الجزائريين معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يخص بها الممونون بالخدمات المماثلة وفقا لقائمة الالتزامات الخاصة للمجموعة الأوربية ودولها الأعضاء. وفي المقابل تمنح الجزائر للممونين بالخدمات التابعة للمجموعة الأوربية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركات البلدان الأخرى. ومن ضمن الخدمات التي تم التفصيل فيها هي النقل.

ج)- **المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى:** فيما يخص المدفوعات ورؤوس الأموال فقد نص الاتفاق على ضمان التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر والتي تم في شركات أنشئت وفقا للتشريع الساري، وكذا تصفية نتائج هذه الاستثمارات وكل فائدة تنجم عنها وإعادتها إلى الوطن مع تشاور الطرفين والتعاون لتوفير الظروف الضرورية قصد تسهيل تداول رؤوس الأموال بين الطرفين والتوصل إلى تحريره التام.

أما فيما يخص المنافسة فقد نص الاتفاق على ضرورة توفير الظروف الملائمة من أجل أن تكون المنافسة حرة ونزيهة بين المؤسسات مع ضمان الطرفين الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية.

د)- **التعاون الاقتصادي:** في هذا المجال تعهد الطرفان على تعزيز التعاون الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة، ومنه فإن هذا

التعاون يهدف إلى تدعيم عمل الجزائر في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة حيث يعطي الأولوية للقطاعات الكفيلة بتسهيل تقريب اقتصاد الجزائر واقتصاد المجموعة والتي تحقق النمو وتخلق مناصب شغل وكذا تنمية التبادل وتنويع الصادرات الجزائرية، ويتم تحقيق هذا التعاون من خلال:[1]

- تبادل المعلومات؛
- المساعدة التقنية والإدارية والتنظيمية؛
- أعمال دعم الشراكة والاستثمار المباشر من طرف المتعاملين، لا سيما الخواص منهم وكذا دعم برامج الخوصصة؛
- دعم التعاون الجهوي بما يضمن التكامل الاقتصادي؛
- تعزيز قدرات البحث العلمي في الجزائر؛
- تحفيز الابتكارات التكنولوجية وتحويل التكنولوجية الجديدة لتنفيذ مشاريع البحث وتنميتها.

وفي مجال التعاون الصناعي فإنه يهدف إلى تحقيق:

- تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين؛
- دعم الجهود الراغبة إلى تحديث وإعادة هيكلة الصناعة بما فيها الصناعة الغذائية الزراعية لكلا القطاعين العام والخاص؛
- تشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرنامج التأهيل بهدف إنشاء منطقة تبادل حر من أجل تحسين قابلية المنتجات للمنافسة؛

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر الملحق رقم: نسخ من الجريدة الرسمية من ص 16- 20.

- المساهمة في تنمية تصدير المنتجات الجزائرية المصنعة.

وفي هذا الإطار، أي فيما يخص إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرنامج التأهيل، فقد خصص الاتحاد الأوربي اعتماداً مالياً لفائدة المؤسسات الجزائرية يتمثل في برنامج ميدا MEDA وقد قسم إلى ميدا 1 وميدا 2.[1]

ميدا 1: يشمل الفترة 1996- 1999 بمبلغ مالي قدر بـــ164 مليون أورو- خصص القسط الأكبر منه والمتمثل في 125 مليون أورو لدعم إعادة الهيكلة.

ميدا 2: شمل الفترة 2000- 2006 باعتماد مالي بلغ 232.8 مليون أورو.

وقد نصت المادة (54) لاتفاق الشراكة والمتعلقة بترقية وحماية الاستثمارات على الأهداف التالية:[2]

- وضع إجراءات منسقة ومبسطة وآليات للاستثمار المشترك؛
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار وإبرام اتفاقات لتفادي الازدواج الضريبي؛
- المساعدة التقنية لأعمال ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ولم يغفل الاتفاق جانباً مهماً في مجال الصناعة، والمتمثل في معايير الجودة وتوحيد مقاييس المطابقة بحيث لا يمكن تصور قبول الجزائر

---

[1] BENYAHIA Farid. L'impact de l'adhésion de l'Algérie a l'organisation mondiale du commerce, dar el houda ain m'lila- Algérie -2006 -page 39.

[2] الجريدة الرسمية مرجع سبق ذكره ص 17.

الدخول للأسواق الخارجية دون أن تكون منتجاتها غير مطابقة لمعايير الجودة الدولية. ومن هنا فالتعاون في هذا المجال يتحقق عن طريق:

- تشجيع استخدام المقاييس الأوربية والإجراءات التقنية لتقويم المطابقة؛
- التعاون في مجال تسيير النوعية؛
- دعم الهياكل الجزائرية المكلفة بتوحيد المقاييس بالنوعية والملكية الفكرية و الصناعة والتجارة.

4- أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على إستراتيجية التسويق في المؤسسة الجزائرية:

إن الهدف الأساسي الذي يسعى الاتحاد الأوربي والجزائر إلى تحقيقه من خلال اتفاق الشراكة هو الوصول إلى إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين، تلغى معها كل أشكال القيود والعوائق أمام انسياب السلع ورؤوس الأموال. وإلى غاية التحقيق الفعلي لهذا الهدف الذي سطرت له فترة زمنية قدرت بـــ12 سنة، تم الانطلاق في تطبيقها بصفة تدريجية ابتداء من المصادقة على القرار بالنسبة للطرف الجزائر أي من سنة 2005. وهو ما يعني أن المؤسسات الجزائرية أصبحت أمام حقيقة التبادل التجاري الذي عرف تخفيضا نسبيا في الرسوم الجمركية مع نهاية 2007 أي سنتين بعد المصادقة على الاتفاق، ومن هنا يمكن أن نتساءل عن قدرة المؤسسة الجزائرية على مواجهة ما تنتجه نظيرتها الأوروبية. وماهي الآثار المتوقعة التي يمكن أن يخلفها هذا الاتفاق على التسويق والمؤسسة الجزائرية بصفة عامة:

4-1 في مجال الإنتاج:

إن الآثار المحتملة على منتوج المؤسسة الجزائرية يمكن تصنيفها إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية:

4-1-1 الآثار السلبية:

- عدم قدرة المؤسسات المنتجة في الجزائر على منافسة السلع الواردة من أوربا نظرا لتميز هذه الأخير بالجودة والمطابقة لمعايير النوعية الدولية؛
- عامل الخبرة المكتسبة في مجال الإنتاج من طرف المؤسسات الأوربية يسمح لها بطرح منتجاتها في أشكال مختلفة وبمواصفات حسب رغبة المستهلك؛
- تحمل بعض المنتجات الأوربية علامات تجارية ذات شهرة عالمية مما يجعل الطلب عليها كبيرا؛
- استعمال التكنولوجية المتطورة في مجال الصناعة مما يسمح بإنتاج كميات كبيرة وبمواصفات عالية الجودة.

4-1-2 الآثار الإيجابية:

- تحفيز المؤسسات الجزائرية على تحسين منتجاتها والدخول بقوة في السوق لمواجهة جميع أشكال المنافسة؛
- الاستفادة من الخبرة والتكنولوجية المستعملة من قبل نظيرتها الأوروبية في مجال الإنتاج؛
- استفادتها من برامج إعادة التأهيل في إطار الدعم الذي يقدمه الطرف الأوروبي لتقليص الفوارق؛

- الدعم والتكوين في مجال التسيير منها تسيير النوعية وبرامج الإنتاج.

2-4 في مجال التسعير:

قد تواجه المؤسسة الجزائرية منافسة قوية في مجال إستراتيجية تسعير منتجاتها، وهذا من منطلق مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي، وضعف القدرة الإنتاجية وانعكاسها المباشر على استراتيجية تحديد الأسعار.

أما العوامل الخارجية فهي متعلقة بالمؤسسات الأوروبية وما تتميز به من خبرة طويلة في مجال التسيير والأنتاج وامتلاكها للتكنولوجية الحديثة وهي عوامل تساهم في تخفيض تكلفة الانتاج.

يتمثل العامل الآخر في إمكانية حصولها على المواد الأولية أو نصف المصنعة من أي بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي بأسعار معقولة دون خضوعها للرسوم الجمركية.

تعتبر هذه العوامل في صالح المؤسسات الأوروبية تسمح لها بطرح منتجاتها بأسعار جد تنافسية.

دفعت هذه الآثار بالطرف الجزائري للبحث عن عوامل النجاعة وتحديد استراتيجية لتأهيل المؤسسات الجزائرية والرفع من قدراتها لمواجهة جميع أشكال المنافسة التي تفرضها المؤسسات الأوروبية.

5- استراتيجية تأهيل المؤسسات الجزائرية:

قبل التفصيل في استراتيجية التأهيل، سنحاول تقديم بعض التعاريف كما يلي :

التأهيل هو مجموعة من العمليات المادية وغير المادية المخصصة لرفع الأداء والتنافسية للمؤسسة[1]. كما يمكن تعريفه على أنه تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية[2].

فالتأهيل عبارة عن إستراتيجية معدة من قبل السلطات العمومية لفائدة المؤسسات الجزائرية للنهوض بها ووضعها على الطريق السليم لمواجهة المحيط الدولي بمختلف أشكاله، تنطلق من مرحلة التشخيص للوقوف على نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص والتهديدات، ثم إعداد برامج لمساعدتها على تخطي العقبات التي تحول دون تطورها.

1-5 أهداف برنامج التأهيل:

يهدف برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في [3]:

أ- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

ب- الحفاظ على حصتها من السوق الداخلي؛

ج- تمكينها من غزو الأسواق الخارجية.

---

[1] www.CACI.DZ page 1 الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة

[2] لعلى بوكميش، التجربة الجزائرية في مجال اصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية، مداخلة الملتقى الدولي تحث عنوان، الاصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات، المكتبة الوطنية، 11-12 جوان 2005، صفحة 25

[3] WWW.SMETOOLKIT.org programme nationale de mise à niveau de la pme algérien

5-2 برامج تأهيل المؤسسات:

لقد تم اعداد مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية تتمثل في :

- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية تحت اشراف وزارة الصناعة؛

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيادة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Edpme.

لقد سعت هذه البرامج الى تحديد المؤسسات التي يمسها الدعم في اطار التأهيل وهي[1] :

- المؤسسات التي ترغب طواعية في التأهيل؛
- أن تكون للمؤسسة مدة نشاط تقدر على الأقل بـــ 3 سنوات؛
- أن تكون تشغل 20 عاملاً أو أكثر.

5-3 إجراءات عملية التأهيل:

تبدأ إجراءات عملية تأهيل المؤسسات بمرحلة التشخيص الداخلي للمؤسسة للوقوف على نقاط القوة والضعف وتحليل نظام تسييرها، ثم تشخيص المحيط الخارجي ومعاينة كل المؤسسات (بنوك، إدارات عمومية ....الخ) وطرق تعاملها مع المؤسسات الصناعية، لتأتي بعدها عملية التأهيل والمتمثلة في بعض الإجراءات، منها[2] :

---

[1] Abdelkrim Boughadou , politique d'apui a la compétitivité des entreprises Algérienne page 7

[2] Rapport Final euro-developpement pme , decembre 2007 مستخلص من

- إجراءات المتابعة والمرافقة: من خلال تعيين مستشار خارجي للقيام بهذا الاجراء لمدة تتراوح من 3 الى 6 أشهر وذلك لضمان التطبيق الجيد لآليات التسيير من طرف موظفي المؤسسة؛

- إجراءات التكوين: وتتعلق بتكوين مسؤولي المؤسسات ومساعديهم على طرق التسيير الحديثة.

أما على مستوى المحيط الخارجي فالاجراءات تتمثل في:

- تسهيل الحصول على التمويلات البنكية من خلال دعم وانشاء مؤسسات مالية متخصصة وبنوك تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

دعم المحيط المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الشروط الضرورية، والتي لها علاقة بنظام تسيير المؤسسة والعملية الانتاجية لها. ويتمثل ذلك في بعض المؤسسات منها الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، منظمة أرباب العمل، مراكز التكوين ...وغيرها.

الخاتمة

إن الهدف الأساسي لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية هو التطلع لانشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017، حيث يتم الالغاء الكلي لكل الحواجز والرسوم الجمركية أمام تنقل السلع، الخدمات ورؤوس الأموال. وهو ما سيعود بالفائدة على المستهلك خصوصا منه الطرف الجزائري والذي سيجد نفسه أمام سلع بأسعار معقولة. وحتى لا تفقد المؤسسات الجزائرية حصتها السوقية لصالح المؤسسات الأوروبية جراء المنافسة القوية من طرف هذه الأخيرة، لما تتميز به من خصائص كالخبرة، الكفاءة العالية في الإنتاج، ألتزم الطرف الأوربي مع السلطات العمومية في

الجزائر على ضرورة تأهيل المؤسسات الجزائرية لتطويرها والرفع من قدرتها التنافسية.

المراجع

1- لعلى بوكميش، التجربة الجزائرية في مجال اصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية، مداخلة الملتقى الدولي تحث عنوان، الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات، المكتبة الوطنية، 11-12 جوان 2005،

2- ياسين جبار، الشراكة الأورو متوسطية واقع وآفاق- إشارة لحالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر- السنة الجامعية 2007/2006

3- Otmane BEKENNICHE. La coopération entre l'union Européenne et l'Algérie. L'accord d'association. OPU.2006

4- Délégation de la commission européenne ,accord euro-mediterraneen

5- BENYAHIA Farid, L'impact de l'adhésion de l'Algérie a l'organisation mondiale du commerce, dar el houda ain m'lila-Algérie –2006

6- Abdelkrim Boughadou , politique d'apui a la compétitivité des entreprises Algérienne

7- Rapport Final euro-developpement pme , decembre 2007

8- www.CACI.DZ الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة

9- WWW.SMETOOLKIT.org programme nationale de mise à niveau de la pme algérien

10- الجريدة الرسمية العدد 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005.